يرد علي بايعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض
كالاصبع الزائدة سواء كان الرد بقضا او بغير
ولو قبض المشتري المبيع وادعا عيبا لم
يجبر المشتري على دفع الثمن المبيع ولكن
يبرهن اي يقيم المشتري البينة على ما ادعاه
او يحلف بايعه اذ لم يقم البينة فان قال
المشتري المشتري شهودي بالشام دفع
يعني اذا كان شهوده غيبا فقال المشتري
امهلني حتى يحضر شهودي لم يلتفت القاضي
اليه ولكن يحلف البايع ويامره بنقد الثمن
ان حلف بايعه والا فان ادعى المشتري اباقا
لم يحلف بايعه حتى يبرهن المشتري انه
ابق عنده اي عند المشتري فان برهن المشتري
انه ابق عنده ثبت العيب في حق الخصومة
ثم ان عجز عن اقامة البينة حلف بايعه

بالله

في الصحيح وفي بعض
روايات البيوع ان
فيما لا يحدث مثله
يرده على بايعه
وهو اصح

وفيما لا يحدث

فان جاء المشتري بالمبيع الى البايع وقال بينتي ابقاء

بالله ما ابق عندك قط او بالله لقد باعه وسلمه
اليه وما ابق قط او بالله ما له حق الرد عليك من
الوجه الذي ردته عيبه وان لم يكن للمشتري بينة
واراد تحليف البايع ما يعلم انه ابق عنده
المشتري يحلف عندنا واختلف المشايخ على قول
ابي حنيفة فقيل يحلف عنده وقيل لا يحلف عنده
وهو الاصح واذا كانت الدعوى في اباق الكبير
يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال والقول
في قدر المقبوض قول القابض حتى لو اشترى امة
وقبضها فوجد بها عيبا فقال البايع بعتك
هذه واخري معها وقال المشتري بعتني هذه
وحدها فالقول للمشتري وكذا اذا اتفقا في
قدر المبيع واختلفا في قدر المقبوض فالقول
للمشتري ولو اشترى عبدين صفقة واحدة
وقبض احدهما ووجد باحدهما عيبا اخذهما

نسخة في قوله